مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة **٣٨١٧**

الجمعة، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ريتشاردسون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد دالغرن
	شيلي	السيد لاراين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيدساينز بيولي
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	اليابان	السيد كونيشي

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧) (S/1997/685)

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1997/692)

97-85964

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧) (S/1997/685)

رسالة مؤرخة ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت (S/1997/692)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن بناء على التفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١١١١ (١٩٩٧)، الوثيقة S/1997/685، والرسالة المؤرخة ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) بشأن الحالة بين العراق والكويت، الوثيقة S/1997/692.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1997/709 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/1997/690 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة في البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها رسالة مؤرخة ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ وموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية العراق.

أفهم أن المجلس على استعداد للتصويت على مشروع القرار S/1997/709 المعروض عليه. وما لم أسمع أي اعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السير جون وستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيكون بياني موجزا جدا. إن المملكة المتحدة تأسف لأن قرار حكومة العراق بالامتناع عن تصدير النفط بموجب قرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧) حتى ١٣ آب/ أغسطس من هذا العام أدى إلى عدم تمكن العراق من الاستفادة من الحصة الكاملة المنصوص عليها لفترة الـ ٩٠ يوما الأولى بموجب قرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧). وما لم يكن المجلس مستعدا لتعديل أحكام قرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧)، وهذا يعني انخفاض العائد المقرر استخدامه لشراء الإمدادات الإنسانية للشعب العراقي. وسيحرم الشعب العراقي، دون ذنب جناه، من الحصة الكاملة من الإمدادات الإنسانية.

واسمحوا لي أن أتكلم بصراحة تامة. إن المملكة المتحدة مصممة على كفالة حصول الشعب العراقي على أقصى فائدة من قرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧). ولهذا السبب بادرت المملكة المتحدة بالاشتراك في تقديم مشروع القرار هذا. إذ أنه يمكّن العراق من تعويض العجز عن مبيعات النفط وبالتالي كفالة إتاحة الحصة الكاملة من العائدات من أجل شراء الإمدادات الإنسانية لمنفعة الشعب العراقي.

وتأمل المملكة المتحدة أن تضطلع حكومة العراق من الآن فصاعدا بمسؤولياتها الكاملة بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) والقرار ١١١١ (١٩٩٧) وجميع قرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة.

السيد العربي (مصر): إن وفد مصر قد أوضح منذ البداية أن القصور في صادرات البترول العراقية هو مسألة فنية تعالج عن طريق قرار فني إجرائي يتيح للعراق استكمال تصدير الكمية المستهدفة من البترول بما يعادل بليون دولار خلال فترة التسعين يوما الأولى من تنفيذ القرار ١١١١ (١٩٩٧) وذلك لتوفير الاحتياجات الأساسية للشعب العراقي. وإننا نرى أن الشقين الخاصين بتصدير البترول وتنفيذ عقود الحاجات الإنسانية لابد وأن يسيرا جنبا الى جنب وفي توقيت مشترك.

وفي هذا الصدد، لا يخفي وفد مصر رأيه بأنه كان من الأفضل استمرار المشاورات بين أعضاء المجلس حتى يمكن التوصل الى نص يوافق عليه الجميع. وبصراحة لا يجد وفد مصر أي مبرر للإصرار على التصويت اليوم.

إننا نرحب بالفقرة الجديدة التي تمت إضافتها هذا الصباح لمشروع القرار بشأن اعتراف مجلس الأمن بالحالة المتعلقة بتسليم السلع الإنسانية للعراق وبتشجيع المجلس الجهود المتواصلة لتحسين هذه الحالة. وتفسيرنا لهذه الفقرة هو أن هذه الجهود هي الجهود التي يقوم بها الجميع بما في ذلك لجنة العقوبات التي أنشئت طبقا لقرار المجلس ٦٦١ (١٩٩٠).

إلا أن وفد بلادي كان يأمل أن تتضمن هذه الفقرة دعوة صريحة للجنة العقوبات لمضاعفة هذه الجهود لتسهيل وصول الإمدادات الإنسانية للعراق، بما يتفق مع قيام الأمين العام، في الفقرة ٥٦ من تقريره، بحث جميع الأطراف المشتركة في تنفيذ القرار ١١١١ (١٩٩٧) على تكديس جهد متجدد لضمان القيام على وجه السرعة بتجهيز الإمدادات الإنسانية والموافقة عليها وتسليمها والتقليل من الصعوبات والتقليل من التعقيدات التي اكتنفت تنفيذ خطة التوزيع الأولى.

وحيث أن وفد مصر يتفق مع التوجه العام لمشروع القرار، الذي يرمي الى إيجاد حل عاجل وسريع لمسألة القصور في صادرات البترول العراقية تجنبا لأي معوقات قد يترتب عليها تأخير أو انقطاع وصول الإمدادات الإنسانية لشعب العراق، فإن وفد مصر ينظر الى القرار من هذه الزاوية.

وفي ضوء ما تقدم وأخذا في الاعتبار المخاوف التي عبر عنها الأمين العام في تقريره الأخير حول ما ينطوي عليه تأخير وصول الإمدادات الإنسانية من أثر عكسي على شعب العراق، فإن وفد مصر سوف يصوت لصالح مشروع القرار.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): لقد لاحظ الوفد الصيني أنه لم يتسن بيع الكمية المحددة لمبيعات النفط في فترة الـ ٩٠ يوما بعد دخول قرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧) حيز النفاذ حسب الجدول الزمني المحدد. ونعتقد أن هذه مسألة فنية تماما لا ينبغي تسييسها.

ويود الوفد الصيني أن يؤكد هنا على أن الهدف الأساسي لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) يتمثل في تخفيف الحالة الإنسانية في العراق. ورغم أن العراق قام بتصدير النفط، فإن إيصال السلع الإنسانية قد تأخر. وأشار الأمين العام في تقريره الذي قدمه بعد ٩٠ يوما من اعتماد القرار الى أن التأخير في إيصال السلع الإنسانية قد أسفر عن أثر سلبي على شعب العراق. وأننا نشعر بعميق القلق إزاء هذه المسألة ونحث بقوة جميع الأطراف المعنية على التعجيل بعملية الإيصال لكي يتم توفير السلع الإنسانية للعراق في وقت مبكر.

ولتيسير التنفيذ السلس لقرار النفط مقابل الغذاء، من أجل تخفيف الحالة الإنسانية في العراق، سيصوت الوفد الصيني مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن من الأهمية بمكان تنفيذ قراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) بأكبر قدر ممكن من الفعالية والاستمرارية. وإن أغراضهما الإنسانية تجعل ذلك أكثر إلحاحا. والخطة المقترحة في مشروع القرار المعروض علينا تسير في هذا الاتجاه ولهذا أيدنا منذ البداية الجهود المبذولة لاعتماد نص إنساني تقني. وفي مسائل من هذا النوع، نود أن يدلل مجلس الأمن على تضامنه واتساقه. ونحن ندرك أنه ينبغي التذكير بواجبات الجميع، وأنه لفي هذا السياق نفهم النداء المبرر جدا في النص لتحسين الحالة. ونحن نفهم هذا كتعبير عن التشجيع لجميع المعنيين، وبخاصة لجنة مجلس الأمن التي أنشئت بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): معروض على مجلس الأمن مشروع قرار يعالج عددا من المسائل المتعلقة بتنفيذ قراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧). والسبب الرئيسي لطرح مشروع القرار هذا هو التأخير في توفير النفط حسب الكمية المحددة في الربع الأول، وهذا أثار قلقا مشروعا لدى أعضاء المجلس.

وجوهر نهجنا معروف جيدا. فمشكلة تصدير النفط لا يمكن النظر فيها بمعزل عن السلع الإنسانية، وهذا في الواقع هو الهدف الرئيسي لقراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧). ونرى أن من غير المقبول أن تكون هناك فجوة متزايدة بين إمدادات النفط العراقي وتوفير السلع الإنسانية للعراق وفقا لقراري مجلس الأمن ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧).

والواقع أن الحالة أصبحت بالغة الخطورة. فحتى نهاية آب/أغسطس، لم تبلغ نسبة الأدوية والإمدادات الطبية الأخرى التي يجري إيصالها الى العراق سوى ٩,٥ في المائة من الكمية المستهدفة. وفي مجالات المنتجات الزراعية، وإمدادات المياه، والطاقة الكهربائية والتعليم، لم تصل الى البلاد أية إمدادات إطلاقا، عندما قدم الأمين العام تقريره. وهذا كله يزيد من تدهور الحالة الإنسانية الداخلية في العراق.

ونشعر بالقلق من أن لجنة الجزاءات تشهد طوال شهور اتجاها لإعاقة وصول الإمدادات الطبية وإبرام عقود الغذاء لتلبية الاحتياجات الملحة جدا. ويجري وضع هذه العراقيل على أساس ذرائع لا تمت بصلة للاجراءات المتبعة في لجنة الجزاءات. فعلى سبيل المثال، تجري عرقلة أية طلبات للإمدادات الى العراق تتقدم بها بلدان ثالثة بأسلوب تعسفي بحجة أن هذه السلع الإنسانية إنما تستخدم لأغراض مزدوجة أو أنها تفتقر الى الطابع الإنساني، بالرغم من حقيقة أن السلع ذات الصلة مدرجة في الإضافة الملحقة بخطة التوزيع.

وفي بعض الأحيان، وعلى الرغم من الإجراء المتفق عليه من قبل، تقوم الوفود المعنية بإعاقة هذه الطلبات دون إعطاء أية مبررات. وقد اعترض الوفد الروسي بشدة دوما على هذه الممارسة، ونحن نناشد اليوم جميع شركائنا في مجلس الأمن التقيد بصرامة بالإجراء المتفق عليه كيما نتمكن أخيرا من التوصل الى قرار إنساني مستقر.

لقد حاولنا الموازنة بين كل هذه الأمور ليتسنى التعبير في مشروع قرار اليوم عن الوضع المتعلق بتنفيذ القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) تعبيرا صحيحا وشاملا. ولكن مقدميه لم يقبلوا بجهودنا. لقد كنا مستعدين لمشروع قرار ذي طابع فني محض. ولكن إذا أراد مقدموه إيراد تفسير لأسباب الأزمة الإنسانية الراهنة، فينبغي أن تكون تفسيراتهم موضوعية، وغير متحيزة؛ وينبغي أن تتضمن ملاحظة صادقة للحقائق المتصلة بالوضع القائم في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

ويشعر وفدنا أيضا بخيبة الأمل لأن نص المشروع طرح للتصويت على نحو متسرع. لقد قررنا ألا نصوت ضد مشروع القرار هذا لئلا نضع عراقيل إضافية في طريق تسريع صادرات النفط لغرض إقامة قاعدة مالية لشراء السلع الإنسانية.

وعلاوة على ذلك، وبينما نلاحظ أن الطرفين يتحملان المسؤولية عن الوضع الراهن، نعتقد أن من الأهمية البالغة معالجة الوضع في لجنة الجزاءات فيما يتعلق بإيصال السلع الإنسانية الى العراق معالجة جذرية. وللأسف - وعلى الرغم من أن القرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) اتخذا لتقديم المواد الإنسانية الى الشعب العراقي - لم تتم مراعاة هذا الجانب الهام للغاية في مشروع القرار.

وأكرر، أن هذا الجانب لم يدرج في مشروع القرار، ولهذا السبب فإننا سنمتنع عن التصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/709.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:
لا أحد

الممتنعون:
الاتحاد الروسي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت ١٤ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت. وبذلك يكون مشروع القرار قد اعتمد بوصفه القرار ١١٢٩ (١٩٩٧).

والآن سأعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

قام المجلس اليوم بإعادة تنظيم الفترتين المنفصلتين المحددتين في قرار مجلس الأمن ١١١١ (١٩٩٧)، اللتين يسمح للعراق فيهما ببيع كمية من النفط تصل قيمتها الى بليوني دولار، مع الإبقاء على الإطار الزمني المحدد بفترة ١٨٠ يوما دون تغيير. وهذا سيسمح للعراق بتصدير كامل مبلغ البليوني دولار المسموح به بمقتضى القرار ١١١١ (١٩٩٧) في الإطار الزمني المحدد من أجل شراء الكميات الكاملة من المواد الغذائية والأدوية وغيرها من السلع الإنسانية.

إن ما فعله المجلس اليوم هو إعطاء استثناء لمرة واحدة يقصد به حصرا تجنب معاناة لا لزوم لها في صفوف الشعب العراقي. وأن الفترات الزمنية المحددة لبيع النفط العراقي بموجب أية قرارات لاحقة للقرارين ٩٨٦ (١٩٩٥) و ١١١١ (١٩٩٧) سيتم التقيد بها تقيدا صارما. والقرار صريح أيضا حول هذه النقطة.

إن إجراءنا إجراء صحيح وينم عن المسؤولية. لقد تصرفنا من منطلق حرص إنساني قاهر على رفاهية الشعب العراقي، الذي كان سيدفع ثمن التأخيرات غير المبررة في إيصال السلع الإنسانية الذي كان سينجم عن رفض بغداد بيع النفط حتى كادت فترة الـ ٩٠ يوما التي حددها القرار ١١١١ (١٩٩٧) تقترب من نهايتها.

واسمحوا لي أن أشدد على أن قرار نظام بغداد بإبطاء المبيعات النفطية لم يكن مطلوبا في أي من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا في مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة، وهي النقطة التي أوضحها رئيس مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه للممثل الدائم للعراق.

وبدلا عن ذلك - وهذه ليست المرة الأولى - تحدت حكومة العراق هذه الشروط الواضحة لقرار الأمم المتحدة واتخذت قرارا قاسيا بتعريض رفاهية شعبها للخطر من أجل تحقيق مكاسب دعائية.

ونأسف لأن أحد الوفود لا يمكنه تأييد هذا القرار. لقد عملنا بدأب مع المشاركين في تقديمه على التوصل الى نص توافقي، ولكننا ببساطة لا نستطيع قبول فكرة أن ندرج في هذا القرار عبارة ترمي الى توجيه اللوم الى الأمم المتحدة عن اجراءات تتحمل حكومة العراق وحدها المسؤولية عنها.

إن حكومة العراق هي التي قدمت مئات من طلبات العقود الشائبة والناقصة وغير الدقيقة الى أمانة الجزاءات واللجنة، وغمرتهما بوابل من الوثائق المشكوك فيها. وكان العديد من طلبات العقود تتعلق ببنود لم تكن واردة حتى في قائمة التوزيع التي وضعها العراق ذاته.

وكانت أمانة الجزاءات واللجنة قد عملتا بشكل حثيث للموافقة على هذه الطلبات، وهما تواصلان باجتهاد ترشيد اجراءاتهما، لنرى اليوم أن ٩٩ في المائة من الأموال المقررة للمشتريات الإنسانية خصصت للعقود الموافق عليها. وبمقارنة روح التعاون هذه هنا في نيويورك مع موقف الإنكار الصلف في بغداد يمكن للمرء أن يفهم على نحو أفضل عزم حكومتي على إبقاء العبارات الغامضة بشأن لجنة الجزاءات خارج هذا القرار.

إن حكومة العراق تتحمل وحدها المسؤولية عن الوضع الذي اقتضى إصدار قرار اليوم، وقد سلم المجلس بذلك. إن حكومة العراق، برفضها عدم بيع النفط، تستخدم الشعب العراقي رهينة لتحقيق غاياتها السياسية المتضاربة مع غايات المجتمع الدولي. إن هذا القرار يقول للحكومة العراقية إن هذا السلوك غير مقبول ويقول للشعب العراقي إننا حريصون عليه وندعمه.

إن القرار يؤكد بصورة محددة دعمه للشعب العراقي عندما يقر مسؤولية الأمين العام عن رصد الاجراءات التي تتخذها حكومة العراق فيما يتعلق باحتياجات الفئات

المستضعفة. ويمهد القرار الطريق لاتباع أسلوب أكثر فعالية لشراء المواد الإنسانية الطارئة بالتشديد على وجوب اقتصار عقود شراء اللوازم المقدمة وفقا للقرار ١١١١ (١٩٩٧) على الأصناف المبينة في قائمة اللوازم الموافق عليها. وينبغي لحكومة العراق أن تعلم أن مجلس الأمن يزمع، فيما يتعلق بتنفيذ القرار ١١١١ (١٩٩٧)، أن يبقى متنبها في سعيه الى الحفاظ على الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. ونحن سنعمل باسمه حتى إذا كانت حكومته، للأسف، لا تفعل ذلك متعمدة.

وهذا هو السبب في اشتراكنا في تقديم هذا القرار والسبب في تصويتنا لصالحه؛ كيما يفهم شعب العراق أننا نسانده، وأننا سنحميه بكل ما في وسعنا من الاجراءات الوقحة والقاسية التي تتخذها حكومته وقادته.

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠